

قرار محكمة النقض

رقم 2/31

الصادر بتاريخ 2021/01/20

في الملف المدني رقم 2019/2/1/1401

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على مقال الطعن بالنقض المودع بتاريخ 2019/1/7 من طرف الطاعنين أعلاه بواسطة نائيهما الأستاذ (ف.ب)، الرامي إلى نقض القرار رقم: 452 الصادر بتاريخ 2018/10/23 عن محكمة الاستئناف بالحسيمة في الملف رقم 2018/1201/219.

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على قانون المسطرة المدنية الصادر بتاريخ 28 شتنبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2021/01/20.

المملكة المغربية

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد عبد القادر الوزاني والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد عبد الكافي ورياشي.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

في شأن عدم القبول المثار تلقائيا لتعلقه بالنظام العام

بناء على الفصل 358 من ق م م، وبمقتضاه يحدد أجل رفع الدعوى إلى محكمة النقض في ثلاثين يوما من يوم تبليغ الحكم المطعون فيه إلى الشخص نفسه أو إلى موطنه الحقيقي.

وحيث إن الثابت من طي التبليغ المرفقين بمقال الطعن، أن الحكم المطعون فيه بلغ للطاعنين بتاريخ 2018/12/4، ولأن طعنهما بالنقض لم يقدم إلا بتاريخ 2019/1/7، فإنه يبقى خارج الأجل القانوني، مما يكون معه الطلب غير مقبول.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بعدم قبول الطلب مع تحميل الطاعنين الصائر.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيسة الغرفة السيدة مليكة بامي رئيسة والمستشارين السادة: عبد القادر الوزاني مقررا، عبد الرحيم سعد الله، عبد الرحمان انويدر ومحمد الخليفة أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد عبد الكافي ورياشي وبمساعدة كاتب الضبط السيد فهد الرميثي.



المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض